ماذا نعني بالحكم العالمي؟

د. مراد بن سعيد

أستاذ محاضر (ا)

قسم العلوم السياسية – جامعة باتنة

mourad.bensaid@univ-batna.dz

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى محاولة إدراك مقاربة نظرية لمفهوم الحكم العالمي والتطرق لأهم التصورات المتصلة بهذا المفهوم، استنادا للمنظورات الجديدة لتحليل العلاقات بين وحدات الفعل الدولي. وبعد استعراض مفهوم الحكم العالمي والتحول من الحكم الدولي الذي يعني النظام الدولاتي المشكّل من الدول على المستوى المحلي والمنظمات الدولية كممثلة لها على المستوى الدولي إلى الحكم العالمي الذي يرحب بكل الفواعل غير الدولاتية من أجل تشكيل نظام عالمي متعدد أفقيا وعموديا. ننتقل بعد ذلك إلى تحليل مختلف المميّزات والتصوُّرات الخاصة بمفهوم الحكم العالمي، والتي تشكّل القاعدة النظرية لهذا المفهوم، والنماذج العالمية لتطبيق هذا المفهوم.

Abstract:

The aim of this article is to provide a perception of the global governance phenomenon and other configurations to this concept based on contemporary perspectives of international social theory. After showing the concept of governance as a transdisciplinary epistemic system, and the globalization phenomenon which characterize contemporary international society, I analyze the various relationships and configurations of the two concepts, in order to develop the movement from the notion of international governance to global governance. After presenting a general definition to the notion of global governance, we analyze the different paradigms that explain the transformations of global governance, firstly, the paradigm the authoritative coordination by a world state, secondly, the hierarchical though not authoritative coordination: governance under the hegemonic umbrella, thirdly, the order as a result of horizontal self-coordination: governance without world government.

مقدمة

لقد تميّزت بداية الألفية الثالثة بتغيُّرات نوعية وبنيوية ذات أبعاد زلزالية، وكان سبب هذه الأحداث تسريع علمي وتكنولوجي لعمليات التطوير والتنمية، وتشوُّه لسمعة العوامل الكلاسيكية في المشروع الحضاري الإنساني. وقد نجد منذ النظرة الأولى أن هذه الحقيقة شائعة في كل المجالات، مما قد يوحّد وعيا عاما وينسّق شروطا مختصرة لنظام عالمي مُعولم، بغض النظر عن الهويات الوطنية المحلية. وقد ظهرت في هذا المجال أطر جديدة في عمليات البحث والنمذجة النظرية من أجل إعداد تصوُّرات وترتيبات جديدة لفكرة التكامل الدولي، وفي سياق هذه الأطروحات و"النماذج العالمية"، وهي أطروحات – رغم اختلافاتها– تؤكد على الطابع الوحدوي الذي يميّز العالم المعاصر وضعف أطر التحليل التقليدية على فهم هذا "العالم الجديد".

لكن ملاحظة حركات مناهضة العولمة والسخط الذي يصحبها لعمليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي، تؤكد لنا وجود ذلك العالم المحلّي غير المهيمن على معايير وقيم السياسات العالمية، والذي يسعى لإيصال صوته وإحداث تغيير في هذه السياسات. إن هذا المنطق الثنائي غير القابل للتوليف، بين شروط الوحدة التي تستدعيها عمليات وضع مشروعات الضبط العالمي في مختلف المجالات، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار للتعددية الموجودة على المستوى المحلي، والتي لا تستوجب عمليات الاختزال ونفي "الآخر"، يستدعي الحديث عن حكم عالمي عادل ومتكافئ وغير إقصائي.

إن الإشكالية التي يتضمنها هذا البحث تتمحور حول التساؤل التالي: ماذا يمثل مفهوم الحكم العالمي؟ وما هي تداعياته على تحليل العلاقات الدولية؟ وإلى أي مدي يقدم إطارا نظريا ملائما لتحليل التحولات المعرفية في حقل العلاقات الدولية؟

وللإجابة على إشكالية البحث سنستعين بمقاربة معرفية بنائية لبناء مشروع الحكم العالمي، على أساس أن المعرفة – وفق هذا المنظور المعرفي– ليست معطاة، وإنما مبنية من خلال التفاعل

غير القابل للفصل بين الذات والموضوع في إطار مشروع معيّن. أما من الناحية المنهجية، سوف يتم الاعتماد على مقاربة نسقية تتجاوب مع المنظور المعرفي، وتخدم عملية النمذجة التي يقوم عليها البحث.

أولا: الوحدة المتعددة لمشروعات الضبط العالمي

لقد اتجهت جهود بناء المشاريع المشتركة نحو فلسفتين متناقضتين، الفلسفة "الهوياتية" التي تعبّر عن انصهار الأجزاء في الكل، وفلسفة "السوق" في المقابل التي تؤكد على تحقيق الكل من خلال استقلالية الأجزاء. وعلى أساس هذا التناقض في استراتيجيات المشاريع المشتركة, كيف يمكن أن يكون مشروع العولمة؟

لقد كان نموذج "البوتقة" الأمريكي يُعد دوما النموذج الأمثل للمشروع المشترك، الذي يقوم بصهر كل الثقافات والأعراف في إطار واحد. يقوم هذا النموذج على تقوية الهوية الجماعية من أجل مواجهة التعدد الخارجي، وبهذا يكون هذا النموذج مثاليا من خلال استخدام البوتقة لتقليل عدم التوازن على المدى القريب، ومنع حدوث عن ردود أفعال، وتحقيق الهدف الكلي للنسق مع نفي كل الأهداف الفرعية للأجزاء[1]. من جهة أخرى وبعد انهيار دولة الرفاه، اتجهت المشاريع المشتركة إلى تعزيز التعددية الثقافية، التي كانت في بوتقة دولة الرفاه[2]، هذه التعددية الثقافية التي تزامنت مع نزعة نيوليبرالية لديكتاتورية السوق عرفتها الحضارة الغربية عموما تسعى إلى تحقيق الاستقلالية الفردية والخصوصية الثقافية من أجل الوصول إلى تحقيق المصلحة العامة في إطار مجتمع

[1]-Richard Münch, Nation and Citizenship in the Global Age, From National to Transnational Ties and Identities, (New York: Palgrave, 2001), pp 49-50

[2]-Keith Banting, Richard Johnston, Will Kymlicka, and Stuart Soroka, Do multiculturalism policies erode the welfare state? An empirical analysis, In, Keith Banting and Will Kymlicka(eds.), Multiculturalism and The Welfare State: Recognition and redistribution in contemporary democracies, (New York: Oxford University Press, 2006), p 128

كوسموبوليتاني وفق التقليد النيوكانطي الذي يسعى إلى إقامة دولة عالمية من أجل تحقيق السلام العالمي.

إن إستراتيجية "البوتقة" في مرحلة دولة الرفاه تهدف أساسا لتكوين مجتمع متجانس خارج الاختلافات والاندماج، وإعطاء مفهوم العولمة طابعا محليا، والاتجاه نحو تشكيل المجتمع العالمي الحديث ليس من فوق وإنما من تحت، "عن طريق التفاعل المحلي، والتعاون مع ممثلي الثقافات الأخرى، وتضمين مختلف عناصر الثقافة الوطنية، ... وعليه فمفهوم "العالمي" لا يعني فقط "الدولي"، وإنما كذلك ما تحت الوطني، وحتى "المحلي" وبهذا فإن المحلي يحول التطورات اليومية للمجتمع إلى نوع من التظاهرات العالمية"[3]، إلا أن هذه الإستراتيجية، التي هي أمريكية بالدرجة الأولى، وبعد أن عرف مفهوم الأمة على الطريقة الأمريكية مفهوما جماعيا، انتقل إلى مرحلة التعددية الثقافية والاندماج عن طريق السوق، عكس النماذج الأوروبية التي تعتمد إلى حد كبير عن المفاهيم الدولاتية لفكرة الاندماج الاجتماعي[4]، هذه الإستراتيجية تحمل بذور فشلها على المستويين الداخلي والخارجي، داخليا عن طريق تهديد ديكتاتورية السوق الآتي من استبدال البوتقة الأمريكية بمجموعات مصلحية، وخارجيا، فإن مثل هذا السيناريو لا يهدّد فقط المصالح الأمريكية, لكن الأسس الأيديولوجية للقيادة العالمية كذلك, وبهذا فإن انهيار الحضارة الأمريكية قد يسبق انهيار الحضارة الغربية[5].

إن فكرة ضبط عالمي قائم على هذه الأفكار التناقضية ما بين الوحدة والتمايز, الهدف الجماعي الذي يمثل هوية جماعية، والأهداف الفرعية التي تحدد هويات فردية, هذا النوع من

(3)-Oleg Shvydanenko, "A New Globalization Paradigm: World Unity or Alternatives for Development?", Journal of International Economic Policy, Issue 3, 2005, p 16

(4)-Jacques Attali, "The Crash of Western Civilization: The Limits of the Market and Democracy", Foreign Policy, N°107, 1997, p 59

(5)-Richard Münch, op.cit, pp 136-185

الضبط يجب أن يكون في إطار عملية بناء مشروع هوياتي لا يمكن أن يكون محددا مسبقا في إطار بعد حواري بين الميولات والمصالح، حيث أنه لا يجب ردع الميولات، ولكن يجب ربطها بالمصالح في إطار ضبط يسمح دائما بتعظيم مجال الممكن مع الأخذ بعين الاعتبار للتهديدات البيئية[6].

إن هذا النوع من العولمة القائم على هذه المبادئ غير محتمل الوقوع، ما دام أن الترابط الحواري قائم فعلا في عالم اليوم، لكن العلاقة بين الشمال الغني والجنوب الفقير مازالت تعبّر عن تغيّر في الوسائل فقط وليس إثباتا جديدا لقواعد الحوار، مادامت الخروقات التي مسّت كرامة الشعوب الأصلية قد استبدلت فقط بشكل أكثر فعّالية للهيمنة. فبعد أن عمل وفق تميّزه العسكري، انتقل الغرب إلى العمل وفق تميّزه الثقافي، والسيطرة عن طريق القوة تركت مكانها لتأثير لا يُقاوم لنمط حياة غربي لا يمتّ للجنوب بصلة.

إن بناء عولمة قد تتعدى هذا المنطق التناقضي بين التقليد (التقرير الكلي) واللامبالاة (التردد الكلي)، حيث لابد أن تحترم المنطق التأملي العاكس لكل الحيويات، أين كل نسق جزئي يمكن له أن يقرر في مكان الأنساق الأخرى، في إطار تفهُّم عام للمواقف والقرارات، ولكن ليس وفق منطق التقليد ولا اللامبالاة[7]، وهذا ما يمثّل الآلية الأساسية للعولمة، حيث أنه بعد وضعه حيّز

[6]- Serge Diebolt, Le droit en mouvement, Eléments pour une compréhension constructiviste des transformations complexes des systèmes juridiques, (thèse en droit, Université de Paris 10-Nanterre, U.F.R. de sciences juridiques, 2000), p 302

[7]- حول مفهوم الانعكاس Spécularité، القادم أساسا من علم النفس وتطبيقاته في مجال الأنظمة السياسية أنظر:
Jean-Louis Vullierme, Le concept de système politique, (Paris: PUF, 1989), pp 221-293

التطبيق لا يمكن له أن يُلغى، لأنه يمثّل الدعامة الأساسية للنظام العالمي، وأي محاولة تأتي في هذا السياق تؤدي إلى مراجعة كلية لهذا النظام[8].

إن العولمة العادلة لابد أن تتجاوب لمنطقين متناقضين يمثّلان السلوكات المفترضة لعالم ما بعد الدولة، منطق وحدوي يهدف إلى بناء مشروع مشترك للإنسانية، ويمثّل هوية واحدة وفق مبدأ عام هو "الحضارة الإنسانية"، ومنطق آخر منافس، منطق تمايزي تفاضلي، يعبر عن حيويات العالم الحقيقي المتجزئة والمتناحرة، والتي تمثّل هويات وأهداف ومبادئ مختلفة ومتعددة. فلا المنطق الوحدوي الهوياتي بكل صوره الدولاتية والكوسموبوليتانية، ولا المنطق الفسيفسائي التعددي، قادران على تحقيق مشروع شامل للإنسانية، وإنما هو منطق وسطي يمكن أن يمزج بين الأهداف الجماعية للعولمة والأهداف الفردية للفواعل المحلية.

إن هذه الطبيعة التناقضية لمنطق العولمة العادلة، ومن أجل أن يكون مفهوما عمليا على أرض الواقع، لابد أن يساهم في تشكيل مشاريع حكم عالمي، على غرار الحكم البيئي العالمي، تأخذ بعين الاعتبار للتحديات الجديدة المتصلة بظاهرة العولمة.

ثانيا: في مفهوم الحكم العالمي

خلال البدايات الأولى لظهوره، استخدم مفهوم الحكم ليشير أكثر إلى ذلك التفاعل السياسي بين فوعل محلية بهدف حل المشكلات التي تؤثر في الدولة. لكن مع تسارع وتيرة العولمة بتداعياتها وتأثيراتها امتد استخدام هذا المفهوم ليشمل التفاعل السياسي بين فواعل عبر دولية، وبذلك أصبح ينظر إلى الحكم العالمي أو حكم العالم بمثابة فلسفة جديدة تساهم من خلال الآليات التي تقترحها في حل المشكلات التي تؤثر في أكثر من دولة أو إقليم في ظل غياب سلطة سياسية

[8]- Serge Diebolt, op.cit, p 303

شاملة، وبعبارات أخرى فإن المفهوم في سياقه الكوني يشير للدلالة على كل التنظيمات التي يقصد من خلالها تنظيم المجتمعات الإنسانية على الصعيد العالمي.

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة خلال الربع الأخير من القرن الماضي جملة من التحولات والتغيرات التي تميزت بالعمق وسرعة الوتيرة ساهمت في بروز مفهوم الحكم. لقد أفضى هذا الوضع إلى ظهور الدعاوى التي تنادي بضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية بنموذج جديد هو السياسة العالمية، ومما دعم تنامي مطلب ترسيخ أسس هذا النموذج تزايد مستويات الوعي بالتهديدات ذات الصبغة العالمية وعلى رأسها التهديدات البيئية، أين أصبحت الدولة لوحدها غير قادرة على مواجهتها أو التقليص من حدتها. وعليه برزت ضرورة فسح المجال أمام العديد من الفاعل غير الدولاتية كالمنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات العابرة للدول والمتعددة الجنسيات، غرف أو مجموعات التفكير(Thinks Tanks) وغيرها من الفواعل الأخرى، وذلك ضمن عملية تفاعلية شاملة بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية، بقصد تأسيس مجموعة من القواعد والأدوار التي تساهم في مواجهة العديد من المشكلات العابرة للحدود كالمشكلات البيئية. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الحكم العالمي الذي أخذ صيته في الشيوع ابتداء من الربع الأخير من القرن الماضي جاء ليحل محل المفهوم السائد في الأدبيات الليبرالية قبل تلك الفترة وهو مفهوم الاعتماد المتبادل الذي كان يستعمل للدلالة على إدارة العلاقات بين الدول.

لقد استخدم James Rosenau مصطلح الحكم العالمي للدلالة على تنظيم العلاقات بين الدول في ظل عدم وجود سلطة سياسية شاملة، فالحكم العالمي حسبه هو"الحكم من دون سلطة السيادة"، أين تتجاوز العلاقات الحدود الوطنية، ويستخدم هذا المفهوم حسب Rosenau للتعبير عن نظام حكم في ظل نظام ليس هو نظام الدولة. إن الحكم العالمي يعني ببساطة أن

نفعل على المستوى العالمي ما تفعله الحكومات على المستوى المحلي[9]. لقد حذا Hudley Bull نفس الاتجاه عند حديثه عن الحكم العالمي إلى ما سمّاه "بالقياس المحلي"، ويعرفها Thomas Weiss على أنها تعبر عن"الجهود الجماعية لتعريف وفهم المشكلات المنتشرة، وهي المشكلات التي تتعدى قدرات الدول الانفرادية لحلها، إنها تعكس قدرة النظام الدولي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في غياب الحكومة الدولية"[10].

ويذهب كل من روبرت كوهين وجوزيف س. ناي إلى اعتبار الحكم العالمي بأنه"الإجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقود الأنشطة الجماعية، والحكومة في ظلها جزءا فرعيا يتصرف بسلطة ويضع الالتزامات الرسمية، ولا يحتاج الحكم العالمي بالضرورة لأن تقوده حكومات فقط ومنظمات عالمية تفوّضها الحكومات بسلطة ما، فالحكم العالمي يرتبط بالشركات الخاصة وروابط هذه الشركات، كما يرتبط بالمنظمات غير الحكومية وروابط المنظمات غير الحكومية، وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية"[11].

لعل من أبرز التعريفات للحكم العالمي تلك التي تعرفه على أنه"عبارة عن تقنيات ومؤسسات وقواعد وأصول وترتيبات قانونية تستخدم لإدارة العلاقات بين الدول بقصد تسهيل التعاون العالمي عبر مختلف المسائل والقطاعات"[12]، وكذلك التعريف الذي يصفه على أنه"عملية للقيادة التعاونية تجمع معا الحكومات والوكالات العامة متعددة الأطراف والمجتمع المدني، لتحقيق

---

(9) Lawrence S. Finkelstein, "What is Global Governance", Global Governance, Winter 1995, p 369

(10) Thomas G. Weiss, "What happened to the idea of World Governance", International Studies Quarterly, Vol. 16, New York, 2009, p 257

(11) روبرت كوهين، و جوزيف .س. ناي(محررين)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، (السعودية: مكتبة العبيكات، 2005) ، ص 33

(12) مارتن غريفيثس، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2001)، ص 191

أهداف مقبولة لدى الجميع. إنه يوفر توجيها استراتيجيا ثم يحشد الطاقات الجماعية للوقوف أمام التحديات العالمية، ولكي يكون هذا الحكم فعالا ينبغي أن يكون شاملا وديناميا وقادرا على تخطي الحدود والمصالح الوطنية والقطاعية، وينبغي أن يعمل من خلال القوة الناعمة وليس المتصلبة، وينبغي أن يكون أكثر ديمقراطيا من النظم الاستبدادية، وأكثر انفتاحا من الناحية السياسية من النزعة البيروقراطية، وأن يكون تكامليا أكثر منها متخصص"[13].

منذ تاريخ معاهدة سلام وستفاليا والمفكرون يهتمون بمشكلة الحكم، ولقد اعتبر الواقعيون باستمرار أن أكثر الوسائل لإدارة النظام الدولي هو توازن القوى، فلقد ظل اعتقاد الواقعيون أن الحكم الدولي ليس بإمكانه أن يتخطى كثيرا انجاز السلام والاستقرار بين الدول. من ناحية أخرى، دافع الليبراليون عن ضرورة رعاية حكم دولي من خلال تطوير ترتيبات مؤسسية لتعزيز التعاون بين الدول. ولقد كانت بداية هذه الترتيبات ظهور عصبة الأمم، والتي تعرضت لفشل مبكر. من جهة أخرى، عادت المقاربة الليبرالية إلى الواجهة، فظهرت مجددا بعد تأسيس هيئة الأمم المتحدة سنة 1945 وتشكُّل أنظمة قادرة على إدارة الاقتصاد العالمي، وحسب هذه المقاربة فإن أولى بوادر الحكم العالمي ظهرت، على الأقل من الناحية الاقتصادية، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[14]

لقد برز الاهتمام مجددا بالحكم العالمي خلال العقود الأخيرة بفعل عدة أسباب من أبرزها:

- نهاية الحرب الباردة التي زادت من صدقية التوقع القائل أن المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة بشكل خاص) تؤدي دورا أكثر مركزية في إدارة النظام الدولي.

[13] جيمس. م بتون وكولون. أ. براد فور جونيور، "الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة"، التمويل وتنمية، ديسمبر 2007، ص 11

[14] مارتن غرفيتش، تيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص 192

- تنامي وتيرة العولمة التي أصبحت محل اهتمام وتنظير الفكر المعاصر. ويعتقد المهتمون بالعولمة أنها بحد ذاتها مظهرا من مظاهر الحكم العالمي، بمعنى أنها تدفع الدول إلى الامتثال للمطالب المتنافسة في السوق العالمية.

- ساهمت الطفرة التكنولوجية بدورها في مجال الاتصال والمعلومات في الاهتمام بالحكم العالمية[15]، فهذه الطفرة أدت إلى ارتفاع مستوى الوعي فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه العالم والتي تحتاج إلى مقاربة عالمية منسقة ومتفق عليها. وتدور النقاشات المعاصرة المتعلقة بالحكم العالمي حول أفضل موقع للسلطة، وحول السلطة في سياق عالم يعيش حالة اندماج وتفتت في آن واحد.

ومن أبرز المعيقات التي تحول دون التوصُّل إلى حكم عالمي هي أن النظام الدولي الذي يفترض أن يلم شمل الحكومات القومية للإشراف على القضايا العالمية، يعد نظاما مجزأ ومتخصصا ويفتقر إلى نظرة عامة وواسعة وفعالة. فمنظمة التجارة العالمية تعالج قضايا التجارة، وتشرف منظمة الصحة العالمية على القضايا الصحية، ويتصدى مجلس الأمن في الأمم المتحدة للأوضاع التي تهدد السلم العالمي، ويوفر البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية التمويل للبلدان النامية، ويشرف صندوق النقد الدولي على أداء النظام المالي العالمي لوظائفه. وعلى الرغم من التشاور والتعاون الواسع الذي يجري باستمرار بيت هذه الوكالات، فإن كلا منها يعمل بصورة مستقلة[16].

---

[15] Tanja Brühl and Volker Rittberger, From International to Global Governance: Actors, Collective Decision-Making, and the United Nations in the World of the Twenty-first Century, In, Volker Rittberger (ed.), Global Governance and the United Nations System, (Tokyo: United Nations University Press, 2002), p 27

[16] جيمس. م بتون وكولون. أ. براد فور جونيور، المرجع السابق، ص 11

إن أهم ما يميّز عالم اليوم هو وجود تعددية في القوى الفاعلة المستقلة العامة والخاصة على المستوى العالمي، كل منهما يسعى لتحقيق أهدافه وأولوياته. إن هذا النموذج كان صالحا وعمليا في الفترة التي كانت فيها العلاقات الدولية تركز خلالها على قضايا منفصلة، أما مع ظهور العولمة وكذلك تشابك قطاعات ومكونات الحكم، أي تشابك ما هو سياسي بما هو اقتصادي بما وهو بيئي بما هو صحي بما هو مالي، فإنه لم يعد من الممكن الإدعاء بأن الإشراف بالآليات الكلاسيكية على العلاقات الدولية الحالية أمرا ملائما للقرن الحادي والعشرين.

تتطلب مشكلات القرن الحادي والعشرين وتحدياته استيعاب الكثير من التحولات مثل التغيُّر الديمغرافي وتخفيض أعداد الفقراء والتوسع في توفير الطاقة الآمنة والنظيفة دون جعل البيئة تتضرر وكذلك تقليل المخاطر الصحية وغيرها من التحولات. كما تتطلب أيضا تعاونا أكبر مما هو ممكن في النظام العالمي الحالي، ذلك أن كلا من هذه المعيقات والتحديات، حتى وإن عولجت محليا أو وطنيا، لكن نظرا لإمكانية تأثيرها عبر الوطني، أي تأثيرها على حياة الناس على المستوى العالمي، فإن توفير الخبرة التقنية الضرورية لمعالجتها لن تكون فعالة بالكامل ما لم تسترشد برؤية عالمية شاملة، وهذا ما يوفّره الحكم العالمي بآلياته.

ويشير مفهوم الحكومة الدولية إلى عملية تتميز بكثافة الروابط بين كيانات وطنية في الأساس، وضمن إطار الحكومة الدولية يكون للدول تأثيرا عميقا وواسع النطاق في بعضها البعض، ومع ذلك فإن هذه الدول تبقى كيانات منفصلة ومتميزة. وعليه فعندما نتحدث عن حكومة دولية فإننا نكون بصدد الحديث عن علاقات بين فواعل رسمية في الأساس[17].

وبالانتقال إلى مفهوم الحكم العالمي، فإنه يحمل مضمونا أكثر اتساعا، فإلى جانب ضمها لفواعل رسمية، تضم الحكومة العالمية أيضا فواعل غير رسمية مثل المجتمع المدني العالمي وشركات القطاع الخاص. إنها بمثابة كيان سياسي يضع ويفسر ويطبق القانون الدولي. ويسعى المدافعون عن

[17] Thomas G. Weiss, op.cit, p 259

الحكومة العالمية لدفع شعوب العالم كي تساهم وترضخ لهذا الصنف من الحكومة، وهو الصنف الذي سيضيف مستوى جديدا من مستويات الإدارة يكون فوق المستوى الوطني للحكومات[18].

من الأسئلة التي يتم طرحها في الوقت الحاضر لماذا يتم تفضيل الحكومة العالمية على الحكومة الدولية؟ هنا يمكن القول أنه على مر العقدين الأخيرين، ظهرت أهمية وجود إدارة عالمية مشتركة ورشيدة لمجابهة المشاكل التي باتت تهدد العالم، خاصة في ظل فشل الحكومات الرسمية وعجزها عن تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم، إذ يتجلى ذلك بشكل واضح في المجتمعات النامية. فالحكومات الرسمية في هذه المجتمعات قد لا تقوم بمبادرات تجاه الكثير من القضايا لعدم توفُّرها على الشرعية وما يكفي من المهارات والتمويل، إلى جانب العجز في قدراتها الإدارية، كما أن هذه الحكومات تتفادى التعاطي مع القضايا والأطروحات التي يمكن أن تثير حساسيات سياسية. وعليه استدعى الأمر وجود نمط من الحكم العالمي قادر على إدارة القضايا والمشاكل العالمية بجدارة وبشكل جماعي وتكون له سلطة الإذعان، وبذلك تم طرح فكرة الحكومة العالمية. وما يجعل نمط الحكومة العالمية أكثر جدوى هو أن نماذج الترابط في العلاقات بين الدول ضمن الحكومة الدولية عادة ما تتأثر بالانقسامات التي تميز هذه الدول، في حين وضمن نمط الحكومة العالمية تكون هذه العلاقات أكثر مرونة نتيجة للتعاون الذي يميز هذا النمط، أين يبرز الائتلاف والانسجام الدولي، ومن هنا يتم الاعتقاد حاليا أن تحديات وتداعيات العولمة لا يمكن التعامل معها إلا في إطار حكم عالمي.

ثالثا: النماذج التفسيرية للحكم العالمي

مع نهاية الحرب الباردة والتي تعتبر كنقطة تحوُّل تاريخية ساهمت في حضور لحظة التحوُّل العظيم, بدأت العديد من النقاشات النظرية للبُنى المستقبلية للسياسة العالمية. في السنوات الأولى بعد نهاية الثنائية القطبية، ركّزت النقاشات على إشكالية البنية الأحادية أو الثلاثية أو المتعددة الأقطاب

(18) Tanja Brühl and Volker Rittberger, op.cit, p 25

للنظام العالمي، وبعدها تغيرت الاهتمامات نحو التساؤل عن إشكاليات كبرى مثل الحكم العالمي الفعّال، سواء كانت نظام حكم تدرجي أو غير تدرجي، وكذلك الحكم العالمي الشرعي.

سوف يتم استعراض، ببعض من التفصيل والتوصيف، لبعض النماذج التفسيرية للحكم العالمي، وهي نماذج تسعى وتحاول إيجاد تفسير لتساؤل مركزي يتم طرحة عند الحديث عن الحكم العالمي، وفحوى هذا التساؤل هو ما هو مستقبل الدولة في حالة سيادة نمط الحكم العالمي والتي تسمى عادة بفترة ما بعد الدولة؟ تتميز الإجابة عن السؤال السالف الذكر بوجود نوع من الإقرار بتلاشي دور الدولة في حالة سيادة الحكم العالمي، ولقد قام المهتمون بهذا الموضوع بتصميم عدة نماذج تصوُّرية لإيجاد بديل مستقبلي للدولة في ظل الحكم العالمي، و من أبرز ها ثلاثة نماذج أساسية.

أ–نموذج التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية

يرى أنصار هذا النموذج أن القواعد والضوابط الدولية، لا يمكن أن تحترم في ظل حالة الفوضى التي تسود النظام الدولي، إذ أن هناك شكوكا متبادلة حول نوايا الدول، لأن الخوف المتبادل من المواجهة أو من الغزو وارد في كل الحالات، طالما هناك إمكانية للتملص من الوعود المقطوعة[19]. فالفواعل العقلانيون يلاحقون مصالحهم في بيئة فوضوية، وبذلك سيقعون في فخ دولة اللاأمن التي تهدد البقاء. ففي كل الظروف والحالات، فإن كل دولة لا بد أن تحتاط لنفسها وتركز استراتيجياتها على سيناريو الحالة الأسوأ، لذلك لا يمكن لأحد أن يتوقع من الآخر التقيد بالقواعد والضوابط المتفق عليها، وهذا ما يبقيهم دائما في حالة هلع[20].

تتمثل الفكرة الرئيسة لهذا النموذج في كون الفواعل العقلانيين غير قادرين على التنسيق فيما بينهم ما لم يتم ردعهم من طرف سلطة مركزية تقف فوقهم. إن تشكيل هذه السلطة المركزية لا

[19] Tanja Brühl and Volker Rittberger, op.cit, p 24
[20] Ibid.

بد أن يغيّر بنية النظام الدولي الفوضوي، المكون من الدول ذات السيادة، خاصة وأن هذه السلطة المركزية تعد في قوتها بمثابة "التنين"على حد تعبير Thomas Hobbes. إن اللجوء إلى ما يسمى "التنين" هو ما تحتاجه الدول لإقرار النظام وإنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة. وعليه فإن أنصار هذا النموذج يسعون إلى خلق سلطة مركزية في شكل دولة عالمية مع دعمها بالقدرة على وضع وفرض الضوابط والقواعد، لكن هذه الدولة لا تحتاج لأن تكون لها بنية أو هيكل أو كيان متمركز، إذ في المقابل يمكن للفرد أن يتصور ويفكر في إطار أنه موجود وينتمي لدولة ومجتمع عالمي. وتبعا لهذه الدولة العالمية فإن المجتمع الإنساني يتحول إلى مجتمع إنساني عالمي، والاقتصاد الوطني يتحول إلى اقتصاد عالمي، وعلى الإنسان الذي كانت علاقته تقتصر بالمؤسسات المحلية أن يتواصل ويتعامل مع المؤسسات والقوى والرموز والاتجاهات الاقتصادية والفكرية والسلوكية على الصعيد العالمي.[21]

إن الفكرة الأساسية التي يحملها نموذج الدولة العالمية هي أن الفواعل العقلانيين غير قادرين على التعاون ما لم تكن حريتهم في العمل مضبوطة من طرف سلطة مركزية، وفي نفس الوقت، فإن إنشاء سلطة مركزية سوف يعدّل بنية النظام الدولي. إن المجتمع المنظّم بشكل فوضوي للدول ذات السيادة سوف يزول من الوجود ويفسح المجال لحكومة مركزية، أين احتكار استخدام القوة الشرعية منوطة لمؤسسة فوق وطنية تمتلك السلطات الضرورية للحكم.

إن نشوء الدولة العالمية يمكن تخيُّله بمقارنته بعملية بناء الدولة في أوروبا بعد القرون الوسطى، حيث أنه ووفقا لعالم الاجتماع الألماني Norbert Elias، هناك عنصران أساسيان قادا عملية التمدُّن التي تزامنت مع تشكيل الدولة الإقليمية: العنصر الأول هو الاعتماد المتبادل المتزايد بين الفواعل الاجتماعية نتيجة لعلاقات التبادل، والعنصر الثاني هو احتكار الاستخدام الشرعي للقوة. وأثناء عملية التمدن، تعلّم الناس السيطرة على سلوكاتهم الفطرية وأخضعوا أنفسهم- أو

(21) عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، المستقبل العربي، العدد 278، أفريل 2005، ص 32

أُدخلوا في إطار– لمعايير وقواعد التصرّف الاجتماعي. إن احتكار وسائل القوة الذي رافق تشكيل الدول الحديثة يعكس، طبقا لهذا الباحث, عملية عامة نحو تركيز السيطرة على وسائل القوة في التاريخ العالمي، ولذلك، يمكن توقُّع تطوُّر مماثل على المستوى الدولي. أما في نهاية هذه العملية، فإن مفهوم ووظيفة الدولة الحديثة يمكن أن توجد على المستوى العالمي.

إن الدولة العالمية لا تحتاج إلى بنية مركزية في إطار حكومة عالمية وحدوية تحكم وفق آليات مركزية من الأعلى إلى الأسفل، بل يجب التفكير بدولة عالمية منظّمة طبقا لمبدأ التفريعية، أين تكون الوحدات الإقليمية المتوسطة ذات الحجم القاري أو شبه القاري الفرعي هي القاعدة الأساسية للدولة العالمية، وعليه فالحكومة العالمية الاتحادية سوف تحكم الجمهورية العالمية. إن مجال مهام الدولة العالمية يتحدّد وفقا للقضايا التي لا يمكن التعامل معها عن طريق الدولة الفردية، وفي هذه الحالة، فإن الجمهورية العالمية الاتحادية تتنكر لسلطات الدول التقليدية.

بالرغم من أن الدولة العالمية قد تكون أكثر فاعلية في ضمان الالتزام بالمعايير والقواعد الدولية، إلا أنها لا تبدو فكرة عملية ومرغوب فيها، حيث أنه بالنسبة للبعد العملي لهذا النموذج، هل يمكن الحديث عن مواطنة عالمية تضمن الحقوق المتساوية والمتكافئة لكل البشر؟ كذلك لا توجد إشارات لتحوُّل الأمم المتحدة أو أية مؤسسة أخرى إلى حكومة اتحادية عالمية في المستقبل القريب. أما بالنسبة للرغبة في إنشاء الدولة العالمية، فيمكن التساؤل حول إمكانيات إنشاء دولة عالمية تتطلب تأسيس احتكار قانوني للقوة حول العالم، والذي لا يمكن أن يُنجز إلا بواسطة تقييد السلطات المختلفة لقوى المقاومة المحلية والوطنية ضد هذا المشروع للحكم العالمي.[22]

[22] للمزيد من المعلومات عن نموذج الدولة العالمية أنظر:

Thomas G. Weiss, op.cit, pp 253–271; Craig Campbell, The Resurgent Idea of World Government, Ethics & International Affairs, Vol. 22, N. 2, 2008, pp 133–142; Alexander Wendt, Why a World State Is Inevitable, European Journal of International Relations, Vol. 9, N. 4, 2003, pp 491–542; James A.

ضمن إطار الدولة العالمية يصبح حضور وتأثير المستوى العالمي والإنساني مثل حضور وتأثير المستوى المحلي والفردي، ومن ثم فإن نموذج الدولة العالمية يثير نقطة جوهرية وهي بروز الكل العالمي في الواقع وفي الوعي بشكل لن يصبح بالإمكان تجاهله أو حتى التفكير خارجه، فهو الكل العالمي بكل إيجابياته وسلبياته، يتمدد ويتغلغل تدريجيا في الاقتصاد والثقافة والجوانب الحياتية الأخرى بما في ذلك السياسة. إن تزايد حضور الكل العالمي في السياسة يتم التعبير عنه بالعولمة السياسية، التي تتضمن تحولا في تركيز ووعي واهتمام الفرد من المجال الوطني إلى المجال العالمي[23]. ومن خلال ذلك فإن أول ما تشير إليه العولمة السياسية هو بروز المجال السياسي العالمي، الذي يعني التفكير في العالم وتخيله كوحدة سياسية واحدة.

يجادل أنصار هذا النموذج، والذين يعرفون بالنيوكانطين، أي نسبة إلى كانط وفكرته عن الدولة العالمية، أنه في ظل دولة عالمية سيزيد الوعي بعالمية العالم وبوجود البشرية التي تعيش عصر عالمية التفكير والمعرفة وعالمية الحقوق والواجبات وعالمية الانجازات والأزمات. وبحسب نموذج التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية فإن المشكلات السياسية ولاقتصادية والاجتماعية والبيئية القادمة ستكون صبغتها وطبيعتها عالمية، وعليه فإن الحلول المطلوبة وضرورية ستكون أيضا عالمية أكثر ما هي محلية. إن هذا الاتجاه المتزايد نحو العالمية سيدفع بالبشرية للنظر إلى ذاتها ككتلة واحدة ذات مصير واحد وهو ما ترمي إليه الدولة العالمية.

ورغم رصانة وجدية الأطروحات التي تضمنها هذا النموذج إلا أنه، وبالرجوع إلى الواقع، يلاحظ وجود العديد من المعيقات لتجسيد هذا النموذج لعل من أبرزها ما يلي:

Yunker, Rethinking World Government: A New Approach, University Press of America, Lanham, MD, 2005

(23) عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص 27

- أن الآلية العالمية التي أنشأت بهدف حماية حقوق الإنسان الأساسية أو حتى الحيلولة دون وقوع جرائم لإبادة لا تزال ضعيفة جدا وغير منظمة.
- أنه وبينما توجد آليات إلزامية فعالة لتنفيذ الاتفاقيات ذات الطابع التجاري والمالي إلا أن الاتفاقيات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان والبيئة محدودة التأثير.
- وجود ما يمكن أن نسميه بشعوب الهامش، فالأفارقة الفقراء مثلا لا يساهمون في الاقتصاد العالمي، كما أنهم لا يستفيدون منه. وعليه فإن التوصل إلى دولة عالمية تكون فيها المساواة في كافة المجالات بين الشعوب والدول هو أمر مستبعد، كما أن العولمة السياسية بمعنى قيام الدولة العالمية وبروز عالم بلا حدود سياسية ستظل مشروعا لم ينجز بعد.

ب–نموذج الحكم بدون حكومة عالمية

يعتقد المدافعون عن هذا النموذج أن تنسيق الأنشطة الدولية يتأثر بمدى اتفاق الدول عند خدمة مصالحها حول القواعد والمعايير التي تقود سلوكهم المستقبلي لبناء وتشكيل آليات وقوى تجعل الالتزام بهذه القواعد والضوابط أمرا ممكنا[24].

إن النموذج الثاني هو نموذج الحكم بدون حكومة عالمية، وهو نموذج لا يفترض بأن فعالية المؤسسات الدولية تعتمد على وضع وتنفيذ القواعد بطريقة تدرجية، والتركيز لا يكون على وسائل القوة على المستوى العالمي. وعليه، فإن مرحلة التمدين التي عرفها المجتمع الإنساني، وفي إطار صفقات الاعتماد المتبادل التي صاحبته، سوف تتواصل بدون احتكار القوة الناشئة على المستوى العالمي. إن الاعتماد المتبادل المتزايد سوف يحسّن فرص التنسيق الذاتي الأفقي من طرف وبين الدول المتساوية السيادة. في إطار هذا النموذج، فإن تنسيق النشاطات الدولية يتأثر بنشاطات

[24] Tanja Brühl and Volker Rittberger, op.cit, p 27

الدول التي تبحث عن المنفعة المتبادلة من خلال معايير وقواعد لتوجيه السلوك المستقبلي ووضع آليات الالتزام بهذه القواعد والمعايير.

تقترح إحدى مقدمات هذا النموذج أن الفواعل العقلانيين يُفترض أن يكونوا مدركين بحقيقة أنه، وتحت ظروف معقدة في عالم اليوم، فإن العمل الجماعي سيؤدي إلى محصلات نتائجها ستكون ليست جماعية فقط وإنما فردية أيضا، كما أنها ستكون أفضل من التي يجنيها الإنسان من خلال العمل الفردي[25]. فبحسب هذا النموذج فإن خرق بنود الاتفاقيات يستلزم فقدان سمعة الطرف الآخر كحليف موثوق، وفقدان الثقة هذا سيؤدي بالحكومات إلى التحفظ للانخراط في تجارب تعاونية مستقبلية مع بعضها البعض. ولتجنب سيناريو كهذا، يقترح أنصار هذا النموذج أن التفاعل الدولي سيزداد كلما أنشأت مؤسسات دولية تشجع وتحفظ العمل الجماعي وتنظم سلوك الدول. كما أن أنصار هذا النموذج يرون أنه من الصعب أن يتحول العالم في المستقبل المنظور إلى وحدة سياسية واحدة (حكومة عالمية)، فالعالم المعاصر يتكون من وحدات سياسية بعضها منفصل ومنعزل ومتفاعل مع بعض، فالتجزئة وليس الوحدة السياسية هي الحالة القائمة، إذ لا يزال العالم، ورغم كل الحديث المتزايد عن القرية والكل العالمي، مجزأ أكثر مما هو موحد سياسيا، لكن التجزئة والعزلة السياسية في طريقهما للتراجع السريع وربما النهائي عن طريق نموذج مؤسسات أو هيئات عالمية تتولى القيادة العالمية.

يرى أنصار هذا النموذج أنه في المجال السياسي العالمي ليست الدولة وحدها مركز السياسة، وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها وحتى مصيرها ومستقبلها. فالدولة ستظل نظريا تدعي القيام بهذه الوظائف والمسؤوليات وتتمسك بمفهوم وواقع السيادة[26]، لكن على الصعيد العملي وعلى أرض الواقع لم تعد الدولة الآن ولن تكون قادرة في المستقبل على

(25) Ibid.

(26) عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص 29

الثبات على هذه الأحقية كما كانت تفعل خلال الثلاثمائة سنة الأخيرة. فحتى أوروبا التي كانت مسرحا لبروز الدولة القومية بمظاهرها السيادية دخلت دولها مرحلة التخلي الطوعي عن بعض مظاهر السيادة من أجل تحقيق هدف الاندماج الاقتصادي والسياسي والأوربي في ظل مؤسسة وكيان يعمل على تجسيد هذا الهدف.

إن بروز القضايا والمشاكل التي يستعصي على الدول علاجها انفراديا حتم اللجوء إلى قوى وفواعل لها من القدرة والفعالية على إيجاد نوع من التنسيق الجماعي الدولي خارج نطاق الحكومة الواحدة. فالمشاكل والأزمات العالمية تتطلب إدارة عالمية تطرح حلولا ومخارج مشتركة تتخطى الدول مهما كانت كبيرة أو عظيمة، لذلك فإنه ينبغي أن تقوم الدول بتشكيل مؤسسات عالمية لتسهل التعاون الذي تبحث عنه بقصد تحقيق أغراضها. إن تأثر المصالح في الدول بفعل عوامل متعددة وعلى رأسها اصطدام هذه الدول ببعضها البعض يدفع باتجاه زيادة "الطلب على أنظمة عالمية"، أين تصبح الدول راغبة في استبدال بعض من حرياتها القانونية لتسهيل العمل جماعيا، ويمكن في حالة إثارة قضية "التنازل عن السيادة"، والتي تعد قضية قانونية في الأساس، اللجوء لوضع ترتيبات تساهم في صياغتها فواعل عبر الأمم كالمنظمات العالمية[27].

يؤكّد المدافعون عن هذا النموذج أن الحكم العالمي تتجسد من خلال مؤسسات متعددة الجوانب أين تتخلى فيها الدولة عن بعض سلطاتها وتفوضها لأنظمة عالمية، وعليه يتم التفويض فيما يتعلق بالسياسة البيئية مثلا، إلى مؤسسة تحكم المواد الكيميائية التي تؤثر في الأوزون، بحيث تكون لها سلطة الإشراف على استصدار القوانين وتنفيذ البرامج والسياسات وتملك سلطة الضبط لضمان الانصياع. يعتقد أنصار هذا النموذج على أن ما يوجد حاليا على المستوى العالمي ليس حكومة عالمية، بل بالأحرى هو أنظمة ومبادئ وقواعد ومؤسسات تحكم عددا كبيرا من قضايا

(27) روبرت و كوهين، و جوزيف .س. ناي، ، المرجع السابق، ص 42

السياسات العالمية[28]. في المقابل، يتوقّع كتّاب آخرون بأن الدول ستنقسم بمرور الوقت إلى أجزاء منفصلة، وهذه الأجزاء سوف تتشابك مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى نشأة شبكة كثيفة من العلاقات المشكّلة للنظام العالمي.[29]

ج- نموذج الحكم تحت مظلة الهيمنة

اعتبر Kenneth Waltz في كتابه نظرية السياسة الدولية أن نظام الدول بحاجة إلى قوة مهيمنة تحافظ على استقراره، ومن ثم ظهرت نظرية الاستقرار بالهيمنة التي تعني حسب Waltz "أن الاستقرار يتقرر حينما تتمكن قوة كبيرة من فرض مفاهيمها على الآخرين". بناء على ذلك يفترض نموذج الحكم تحت مظلة الهيمنة أن الالتزام يمكن إحرازه عن طريق قوة هذه المظلة، ومن هنا فإن هذا النموذج يستبدل الدولة العالمية بما يطلق عليه بالقوة المهيمنة[30]، والتي قد تكون دولة قوية ولها سلطة فوقية، وتملك الوسائل الكافية لخلق ضوابط وقواعد دولية وتضمن الالتزام بها وتحقق الإذعان بين الناس.

إن نموذج الحكم المهيمن يتطلّب بنية تدرجية، لكن النظام المهيمن لا يتعادل مع حكومة عالمية أو إقليمية، ولهذا فإن النظام المهيمن المتكوّن من مجموعة دول ذات سيادة يمكن أن يغطّي فقط مجال أصغر من النشاطات الدولية، ويترك إشكاليات التعاون العالمية أو الإقليمية غير الحيوية من وجهة نظر النظام المهيمن. اختلاف آخر بين نظام الهيمنة ونموذج الدولة العالمية هو أن نظام

---

[28] Thomas G. Weiss, op.cit, p 258

[29] من أهم الإسهامات في هذا المجال أنظر:

Anne-Marie Slaughter, A New World Order, Princeton and Oxford: Princeton University Press, 2004; Anne-Marie Slaughter, The Real New World Order, Foreign Affairs, Vol. 76, 1997, pp 183-97; Anne-Marie Slaughter, Judicial Globalization, Virginia Journal of International Law, Vol. 40, 2000, pp 1103-24

[30] Tanja Brühl and Volker Rittberger, op.cit, p 26

الهيمنة يمكن أن لا يكون ذا طابع عالمي عكس نظام الدولة العالمية الذي لابد أن تثبت فيه الحكومة العالمية طابعها الكوسموبوليتاني وفق التقليد الكانطي. إن هذا النموذج يفترض أيضا بأن الالتزام لا يمكن أن يُحقّق إلا من خلال سلطة إقرار تدرجية. إن منظور الحكم العالمي تحت مظلّة الهيمنة يؤكد على الدولة المهيمنة القوية التي تتكافأ وظيفيا مع سلطة فوق وطنية. إنه بسبب مصادر السلطة الهائلة التي تسيطر عليها الدولة المهيمنة، فهي تمتلك كل الوسائل لإنشاء المعايير والقواعد الدولية وضمان الالتزام بها، وعليه فإن هذه المعايير والقواعد موضوعة من أجل تحقيق مصالح هذه الدولة المهيمنة. من جهة أخرى، فإن تبعية الدول الأخرى لنظام الهيمنة، والتزامها بالقواعد التي تشكّل هذا النظام، مضمونة عن طريق السلطة العليا للدولة المهيمنة. إن هذا التفسير القائم على القوة يمثل وجها واحدا لهذا النموذج، فالدول غير المهيمنة يمكن لها أن تهتم أيضا بتبنّي نظام هيمنة معين، لأنه يمنحها المكاسب الاقتصادية والأمن مثلا، وطبقا لهذا النموذج، فإن فعالية المؤسسات الدولية تكون تحت سلطة الدولة المهيمنة التي تسعى دائما للمحافظة على النظام.

يرى المدافعون عن هذا النموذج أن القواعد والضوابط الأنفة الذكر تحاك حسب مصالح صانعيها، ومع ذلك فالمصالح الوطنية للمهيمن، وعلى مدى أوسع، ستلتقي وتتقاطع مع مصالح النظام العام. فالدول غير المهيمنة مثلا يمكن أن تكون لها مصالح هي الأخرى في بقائها تحت مظلة المهيمن لأنه يزودها بمنافع ومكاسب تتعلق بالاقتصاد وبالأمن[31].

وفقا لهذا النموذج، فإن فعالية المؤسسات الدولية تبقى رهينة قدرة القوة المهيمنة على حفظ النظام، وهو الواقع الذي يجد تكريسا له منذ صعود الولايات المتحدة الأمريكية قطبا أحاديا في ميزان القوى الدولية على حساب ديمقراطية العلاقات الدولية التي كانت تتجلى إلى حد ما ضمن

[31] Tanja Brühl and Volker Rittberger, op.cit, p 27

إطار هيئة الأمم المتحدة، فكانت النتيجة تهميش الأمم المتحدة ومؤسساتها، إذ تجاوزتها أمريكا على نحو شبه كلي في عدة قضايا وعلى رأسها ما يعرف بالحرب على الإرهاب[32].

ورغم أن النظام المهيمن يبقى مشكلا من دول ذات سيادة، غير أن هذه السيادة تبقى خاضعة لإدارة هذا النظام أو القوة المهيمنة. إن نموذج الحكم تحت مظلّة الهيمنة غير مرغوب فيه، وذلك لأن الهيمنة ظاهرة مؤقتة، رغم أن العديد من النظريات تقر بأنها أسلوب دوري. إن هذا النوع من نظام الحكم سوف يكون غير مستقر، وصعود وانهيار أنظمة الهيمنة لا يمكن أن يكون بدون نزاعات كبرى في السياسة العالمية تصل حتى حدّ الحروب، وعليه فإن بقاء المهيمن فترة طويلة يظل أمرا نسبيا [33]. ولا ينبغي أن نغفل تخوفا مشروعا مفاده أن هيمنة قوة عالمية قد يجعل منها ويحولها إلى نوع من الدكتاتورية، إذ تعمل على اضطهاد التعدد في التصورات الدينية واللغوية وغيرها وبالتالي تطمس الحريات والهويات والكيانات الأخرى. وعليه فإن هذا النموذج سوف يلعب دورا بسيطا في نقاشات مستقبل أنظمة الحكم، رغم أنه استرعى انتباها مبكّرا في التسعينيات من القرن العشرين.

من جهة أخرى، فقد ظهرت العديد من النماذج النظرية التي تحاول وصف واقع السياسة العالمية الحالية من خلال منظور الحكم العالمي، وإيجاد الصيغ المثالية للعلاقات الموجودة بين مفهومي الحكم والعولمة. إن كل هذه النماذج تؤكد على ضرورة مسايرة ظاهرة العولمة، ولكنها تختلف في مفهومها للحكم العالمي، فيما يخص نقاط التركيز لكل نموذج، المفاهيم المنظّمة، القضايا المهمة في مجال العولمة وتحديات الحكم. إن كل هذه النقاط هي التي تحدد الفارق الأساسي بين هذه النماذج وتجعلها منظورات مستقلة في مجال السياسة العالمية. يوضح الجدول

(32) سليم الحصن، لبنان والعرب والعالم بعد 11 أيلول 2001، المستقبل العربي، العدد 268، 2002، ص 73

(33) أنظر مثلا:

Joseph S. Nye, Jr., The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone, Oxford University Press, New York, 2002

التالي المنظورات الحالية المهيمنة في مجال الحكم والعولمة والتي تقدّم فهما مختلفا للواقع السياسي والاقتصادي العالمي، وهي بالتالي تختلف في معالجة هذا الواقع.

خاتمة

في خاتمة هذا البحث، يمكن القول أن مفهوم الحكم البيئي العالمي، وبسبب جدّته وحداثته من جهة، وتعقده واتصاله بمواضيع أخرى من جهة أخرى، فإنه يبقي مشروعا في طور النشوء والانبثاق، وهذا ما يحيل إلى العديد من الإشكاليات النظرية والتطبيقية في مجال الضبط البيئي. إن من بين أهم النقاشات النظرية في هذا المجال، نجد إشكالية وحدة التحليل التي يمكن أن توسّع أو تضيّق من أفق المحللين وأصحاب القرار على حد سواء.

إن مفهوم العولمة العادلة والمنصفة هو نتيجة مباشرة لهذا المنطق متعدد السياقات وغير الاختزالي، أين يمكن بناء مشروعات عالمية تحت شعار الحضارة الإنسانية والمستقبل المشترك تستجيب لمختلف الفعاليات المحلية المكونة لها. وفي هذه الحالة يستوجب تحليل مختلف الظواهر والمشاكل العالمية بطريقة تعددية بعيدة عن المنطق الثنائي الاختزالي، بما يسمح بتعايش مختلف الأنساق الاجتماعية المستقلة والمتناقضة بطريقة مشتركة وفق اعتماد متبادل في مختلف المجالات. وعلى هذا الأساس سوف نشهد نشوء وانبثاقا لبُنى ضبطية وحدوية تستجيب للمنطق التوحيدي للعولمة والمشروعات العالمية و ضبطا تعدديا يستجيب لتعددية الفواعل المشاركة في المشروعات الإنسانية.